I. التجربة الصناعية في الجزائر

على غرار العديد من الدول النامية، سارعت النخبة التقنوقراطية في الجزائر غداة الاستقلال، إلى تبني مشروع تنموي يهدف إلى تحديث الدولة والمجتمع، معتقدة بذلك "أن حاضر المجتمعات المتقدمة، هو بالضرورة مستقبلنا نحن إذا أحسنا التصرف، وتوفرت لدينا الإرادة السياسية". فهي بهذا الطرح غير بعيدة عن نظريات التنمية السائدة في تلك الفترة[1].

لقد شكلت التنمية الاقتصادية العمود الفقري والركيزة الأساسية التي يستند إليها رهان إعادة هيكلة بنى المجتمع الجزائري التي عرفت تدميرا منتظما طيلة فترة تواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر. فالجانب الاقتصادي التنموي لم يكن محل خلافات ونزاعات، كما كان عليه الشأن السياسي بين مختلف الفاعليين السياسيين سنة 1962، أو ما يعرف بأزمة صيف 1962. بل الإجماع الذي كان سائدا في تلك الفترة هو ضرورة التخلص من الوضعية الاقتصادية التي ميزت جزائر الاستقلال، والمتمثلة في الغياب التام للسيطرة على الجهاز الإنتاجي الموجود على ترابها، وبمستوى ضعيف جدا لتطور قواها الإنتاجية، نتيجة الاندماج الشبه الكلي لاقتصادها مع اقتصاد فرنسا، وفي نفس الوقت كانت تفسر بتبعية أوشكت أن تصبح دائمة[2].

لذلك شكل –التصنيع- بمثابة الآلية الأساسية التي تساهم في بناء اقتصاد وطني متحرر من التبعية الاقتصادية لفرنسا على وجه الخصوص وللاقتصاد الرأسمالي على العموم.

1- أسس وأهداف مشروع التنمية في الجزائر:

يستند مشروع التنمية في الجزائر منذ سنة 1967 إلى نموذج نظري يستلهم أعمال الاقتصادي الفرنسي دي برنيس "G.de Bernis" المولع بأفكار " François Perroux" حول الصناعات المصنعة، حيث يرى هذا الأخير أن الصناعات المصنعة

---

[1] - عبد الرحمن، بوزيدة: **المعاصرة والفعل الاستراتيجي في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في إطار أعمال الملتقى الوطني: **علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص61..

[2] - سعيد سبعون، وداد دريوش: **المؤسسة الجزائرية من السبعينات إلى المرحلة الحالية: الكرونولوجيا والسوسيولوجيا**، مقال منشور في مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية –بحوث ودراسات- المجلد05، العدد 14، 2019، ص73.

تؤدي إعادة هيكلة بناء النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي مارست عليه تأثيرها الصناعي"[1]

إذ تشير الفكرة الأساسية في هذا النموذج إلى أن أية محاولة جدية للتخلص من وضعية التخلف والاستعمار الجديد لابد أن تعتمد إستراتيجية اقتصادية واجتماعية شاملة. توفر هذه الأخيرة الشروط الضرورية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستمر في مجالي الإنتاج والتشغيل ويكمن الشرط الأساسي لبلوغ ذلك في قدرة المجتمع على اعتماد برنامج تصنيعي مخطط طويل المدى، يتضمن إحداث تحولات اجتماعية واقتصادية جوهرية وتشكل ما سمي حينذاك "الصناعات المصنعة" أي التي تنتج التجهيزات والماكينات والسلع الوسيطة قاعدة هذه الإستراتيجية. أما على المستوى العملي، فتعتمد هذه الإستراتيجية على تطوير أقطاب نمو صناعي تقوم بدورها بتحفيز النمو في المناطق المحيطة بها، إذ يمكن بهذه الطريقة توسيع دائرة التصنيع التي تجتذب بصفة متزايدة مناطق وفروعا جديدة من النشاط الاقتصادي، وتكون النتيجة إقامة شبكات قوية من العلاقات بين قطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، خاصة بين الصناعة والفلاحة. كما تطلق عملية التصنيع سيرورة التغير في مجالات أخرى عديدة مرتبطة بها مثل التعليم وتدريب القوة العاملة[2].

لقد تم الإعلان لأول مرة عن أهداف هذه الإستراتيجية في نشرية حكومية بعنوان" آفاق التخطيط وإستراتيجية التنمية" التي تضمنت الخطوط العريضة للسياسة العامة للفترة ما بين 1967-1980. ومن بين أهدافها الرئيسية المعلنة بناء "اقتصاد مكتمل النمو ومتكامل لتلبية كل الحاجيات لمجمل 18 مليون من السكان" ويتم من خلال ذلك تحقيق هدفين في غاية الأهمية هما:

- ✓ بلوغ التشغيل الكامل والقضاء على البطالة المكشوفة والمقنعة التي تمثل مشكلة حادة.

---

[1] - De Bernis, Gérard Destanne. "**L'industrialisation en Algérie**." *Revue Tiers Monde* (1963): 125-137. p125.

[2] - العياشي، عنصر: **نحو علم اجتماع نقدي**، دراسة نظرية وتطبيقية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص106.

- ✓ تحسين مستوى الحياة للشرائح الفقيرة والمحرومة التي تمثل الغالبية الساحقة من السكان

أما الهدف الضمني الذي يتمثل في الوقت نفسه وسيلة ضرورية لتحقيق تلك الأهداف فيتمثل في الرفع المستمر لإنتاجية العمل، وهكذا وقع التوجه إلى بناء قطاع صناعي قوي ليس لتحقيق هذه الغايات فحسب، بل من أجل إقامة اقتصاد مستقل ومتمركز حول الذات.

أما الوثيقة الثانية التي تعرضت بالتفصيل لإستراتيجية التنمية في الجزائر فكانت " الميثاق الوطني" الذي وقع عليه الاستفتاء سنة 1976، نجد من بين الأهداف المعلنة كذلك التوجه الجيد للاستثمارات لتلبية حاجات الشرائح الشعبية وتوسيع السوق الداخلية لاستيعاب المنتوجات الوطنية، إضافة إلى تحقيق توازن بين الجهات المختلفة للوطن خاصة بين الأرياف والمدن تفاديا لعواقب وخيمة تنجم عن تصنيع فوضوي.

وشرع في تطبيق الفعلي لهذه السياسة التنموية من خلال المخططات الاقتصادية المعتمدة ابتداء بالمخطط الثلاثي (1967-1969) ثم المخططين الرباعي الأول (1970-1973) والرباعي الثاني (1974-1977) اللذين شكلا القاعدة الفعلية لعملية التصنيع والتنمية الاقتصادية[1].

لكن لم تمض فترة طويلة على تطبيق هذا النموذج التنموي في ظل بناء اجتماعي وثقافي نعت بالتقليدي، حتى بدأت بوادر الفشل على هذا المشروع المجتمعي تلوح في الأفق، وأصبحت المؤسسة الصناعية عاجزة عن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي وجدت من أجلها. وسادت فيها ممارسات بعيدة كل البعد عن قواعد العمل المنتج، وعقلانية الخطاب الرسمي.

وتجسد هذا الفشل الذي طبع مشروع التنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للمنشآت والتي التجهيزات التي كلفت المجتمع ثروات ضخمة، وتضحيات كبرى، وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل، العجز المالي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية، إضافة إلى تعميق عملية التشوه والتبعية التي تعرضت لها البنية الاقتصادية

[1] - المرجع السابق، ص108.

بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الريع النفطي (98% من قيمة الصادرات) جرى كل ذلك على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصادي داخلي يقوم على تطوير الصناعات التحويلية بمختلف فروعها والتركيز على رفع التكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل: الفلاحة والري والخدمات التي لم تنل سوى قدر ضيل من الاهتمام[1].

وتفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ سنة 1986 عندما انهارت أسعار النفط في السوق الدولية تبعا لحرب الأسعار التي شنتها بعض البلدان النفطية الخاضعة لنفوذ الرأسمال العالمي، فتقلصت الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا لنمط الحياة الاستهلاكي غير الرشيد الذي برز مع بداية الثمانينيات وكان النظام أحد المشجعين له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها "برامج مكافحة الندرة" التي جاءت تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد الحاكم آنذاك.

[1] - المرجع السابق، ص160.